

استيفاء الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ضوء الإصلاحات

عبد الجليل شليق^{1*} ، خليفة عزي² ، صابرينة عيشون³

¹ جامعة الوادي ، الجزائر

² جامعة الوادي ، الجزائر

³ جامعة ورقلة ، الجزائر

ملخص: تأتي هذه الدراسة محاولة لتقييم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية، وذلك باستعراض مدى نجاح كلا من البنك المركزي (السلطة النقدية) والحكومة (السلطة المالية) في تحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية من خلال استيفاء الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وتوصلت الدراسة إلى أن حزمة الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية كان وجودها ضعيفا في الاقتصاد الوطني الجزائري وغياب الكثير منها؛ ما كان سببا في تراجع أداء السياستين في ضبط الاختلالات الاقتصادية وتحقيق منظومة التوازن والاستقرار الاقتصادي وتضعيف عملية التنسيق بين الهيئتين المالية والنقدية.

الكلمات المفتاح: السياسة الاقتصادية، السياسة المالية، السياسة النقدية، التنسيق بين السياستين، بنك الجزائر، الحكومة، الاختلالات الاقتصادية، الجزائر.

Abstract: This study comes as an attempt to evaluate coordination between the fiscal and monetary policies in Algeria in the light of economic reforms, by reviewing the extent of success of both the central bank (monetary authority) and the government (financial authority) in achieving the overall goals of economic policy by fulfilling the institutional arrangements necessary for coordination between the two fiscal policies And monetary, and the study found that the package of institutional arrangements necessary for coordination between the fiscal and monetary policies was weak in the Algerian national economy and the absence of many of them; what caused the decline in the performance of the two policies in controlling the imbalances Sadatiyah and achieving the system of economic balance and stability and weakening the coordination process between the financial and monetary bodies.

Keywords: Economic policy, fiscal policy, monetary policy, coordination between the two policies, Bank of Algeria, the government, economic imbalances, Algeria.

أخذت قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية مكانة مهمة لدى صانعي القرار الاقتصادي في عديد من الدول الصناعية والدول الناشئة على سواء، ويعزى ذلك إلى التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية في العقود الأخيرة.

لذلك برزت أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية مع تعالي النداءات المطالبة بضرورة إضفاء المصدقية على أداء البنوك المركزية في تطبيقه للسياسة النقدية وتحقيق أهدافها؛ وعدم تعارض ذلك مع توجهات السلطة المالية في تنفيذها لبرامج السياسة المالية الرامية إلى تحقيق زيادة الناتج والتوظيف المفضي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

في خضم الجدل الدائر حول فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؛ من خلال التأثير على مكونات منظومة التوازن الاقتصادي وضبط الاختلالات، حاولنا في هذه المداخلة تسليط الضوء على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ضوء الترتيبات المؤسسية اللازمة، وطرحنا تساؤلاتنا حول:

ما مدى استيفاء الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ظل إصلاحات اقتصادية مختلفة؟
ولإجابة على إشكالتنا المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى:

إطار نظري نتناول فيه حزمة من التعريفات والمفاهيم حول التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وإطار تطبيقي، لاستعراض أهم الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر

الإطار النظري: مدخل تعريفي للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية

أولاً- مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

مفهوم قدمه باج (IAIN Begg 2002) وهو تعريف مبسط للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية وينصرف معناه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثارا غير مباشرة وغير مرجوة في السياسة الأخرى، ويؤكد أن أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تنطوي على اشتراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معا⁽¹⁾.

وهو ما يعني أن يتفق تصميم أهداف السياسة المالية مع الأهداف النقدية مما يعزز التوسع في السوق المحلية بحيث يكون أثرها متسقا ومنسجما؛ كأن يتفق البنك المركزي والسلطة المالية على مقدار العجز المالي وتمويله⁽²⁾.

يقدم مارسزليك (Marszalek 2003) تعريفا آخر؛ حيث يعرف التنسيق بين السياستين على أنه "الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى -البنك المركزي والحكومة- وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين"⁽³⁾.

من المفاهيم السابقة نجد أن التنسيق بين السياسات المالية والنقدية يأخذ أحد الشكلين⁽⁴⁾:

1- هو الاتصال المتواصل بين صانعي السياسات المالية والنقدية للتشاور عند وضع الأهداف والسياسات لكل منهما، أو وضع بعض القواعد والمعايير التي يلتزم كل طرف عند تحديد الأهداف ووضع السياسات وتنفيذها.

2- وجود تنسيق بين السياستين على المستوى المؤسسي من خلال الجلوس والاشتراك معا في تحديد الأهداف لكل منهما، ومتابعة تنفيذ السياسات وتعديلها عند اللزوم، ويتأتى ذلك من خلال اللجان المشتركة بين السلطتين النقدية والمالية التي تهتم بهذا الأمر.

ثانيا- اهتمامات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

يهتم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الأجل القصير باستقرار الأسعار، وإدارة الدين العام؛ بينما يهتم في الأجل الطويل بتصميم برنامج متوازن من السياسات النقدية والمالية له القدرة على حفظ مسار النمو الاقتصادي متوازنا، والتحكم في مستويات التضخم، والتخفيف من حدة البطالة، وتحسين الوضع المالي لتقوية النمو الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى تخفيض العجز المالي عند المستوى الذي يمكن تمويله من خلال أسواق المال، بدون تشوهات في الاقتصاد، ودون الاعتماد على البنك المركزي في تدبير التمويل اللازم، وبدون التوجه للاقتراض من الخارج بدرجة كبيرة⁽⁵⁾.

لذلك فإن الأساس المنطقي للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية مستمدة من اهتمامات التنسيق الذي يرنو إلى⁽⁶⁾:

- 1- وضع أهداف متسقة داخليا ومتفق عليها بصورة متبادلة للسياسات النقدية والمالية بمهدف تحقيق نمو مستقر غير تضخمي.
- 2- تيسير التنفيذ الفعال لقرارات السياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة للسياسات النقدية والمالية بكفاءة من خلال تبادل المعلومات الداعمة المتبادلة والمناقشات الهادفة.
- 3- إجبار كلا من البنك المركزي والحكومة على تبني سياسات اقتصادية مستدامة.

ثالثا- الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية

تتمثل ترتيبات التنسيق شرط من الشروط الرئيسية المحددة لدور ومسؤولية كل من السلطة المالية والنقدية وتشمل هذه الترتيبات⁽⁷⁾:

- استقلالية البنك المركزي.
- وضع ضوابط للاقتراض المباشر من البنك المركزي من قبل الحكومة.
- منع التعارض بين أهداف السياستين المالية والنقدية.
- توازن الميزانية أو الحد من العجز الموازي.
- ترتيبات مجلس العملة.
- ترتيبات تتعلق بشكل العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

رابعا- تحديات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

تواجه التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بعض التحديات على أرض الواقع في مختلف الاقتصادات؛ حيث أن السياسة النقدية تهتم بشكل رئيس في المحافظة على استقرار الأسعار مستخدمة أدواتها المتعددة؛ في حين تركز السياسة المالية بشكل أساسي على ضمان ارتفاع النمو الاقتصادي والتوظيف باستخدام الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية؛ ما يجعل إمكانية أن تعمل السياستين ضد بعضهما؛ فيؤكد ذلك الحاجة إلى التنسيق الفعال بينهما لضمان توافقهما.

بالإضافة إلى ذلك، تنشأ الحاجة إلى تنسيق السياسات بسبب السياسة الفردية لكل من السلطتين؛ لان الأدوات عادة يكون لها

تأثير على أكثر من هدف واحد؛ ما قد يعطل تحقيق القيمة المرغوبة لأهداف السياسة الأخرى؛ على سبيل المثال: يمكن للسياسة المالية

التوسعية أن تساعد في تحقيق معدل اقتصادي مرتفع للنمو، ولكن يمكن أن يجعل معدل التضخم مرتفعاً جداً إذا كان الرصيد المالي يتم تمويل العجز من قبل البنك المركزي؛ على العكس، إذا كانت هناك سياسة نقدية صارمة تهدف إلى استقرار الأسعار قد يجعل معدل النمو الاقتصادي ينخفض إذا كان ذلك يدفع سعر الفائدة أكثر من اللازم.

لذلك تعترض عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية جملة من التحديات هي⁽⁸⁾:

1. عدم كفاية قنوات الاتصال الفعالة بين السلطة النقدية والسلطة المالية.
2. عدم الالتزام بإجراءات التنسيق.
3. الصراع القائم بين أهداف السياستين المالية والنقدية.
4. عدم وجود أسواق مالية متطورة.
5. الهيمنة المالية الحكومية (هيمنة السلطة المالية على السلطة النقدية).
6. التمويل التضخمي لعجز الميزانية العامة.
7. الفجوات الزمنية المتغيرة لتأثير السياسات.

الإطار التطبيقي: مدى استيفاء الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية

تمثل السياستان المالية والنقدية محور السياسة الاقتصادية، وبنجاح كليهما في تحقيق أهدافه يمثل خطوة على طريق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛ وتؤدي هيمنة السلطة النقدية إلى تحقيق أهدافها على حساب الأهداف المالية، كذلك تؤدي هيمنة السلطة المالية إلى تحقيق أهدافها على حساب الأهداف النقدية؛ مما يجعل من حصيلة أثر السياستين المالية والنقدية على المؤشرات الاقتصادية الكلية دون المستوى المطلوب؛ وهو ما يدعو إلى ضرورة تبني التنسيق بين السلطتين المالية والنقدية، وفي هذا العنصر سنقف على مدى استيفاء الترتيبات المؤسسية اللازمة لتجسيد التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ظل سلسلة من الإصلاحات التي مست كلا السياستين عبر سنوات مختلفة.

أولاً- استقلالية بنك الجزائر

حسب مؤشرات استقلالية البنك المركزي فإن الاستقلالية تعتمد على تركيز مهمة البنك المركزي في ضبط واستقرار المستوى العام للأسعار. وكلما تعددت مهام البنك المركزي كانت استقلاليته ضعيفة. كما أن وجود قانون ينص على استقلاليته نصاً واضحاً؛ من حيث الاستقلال المالي واستقلال إدارته عن الحكومة، وأداء الوظائف والمهام، وتصميم السياسة النقدية وتنفيذها يدعم هذه الاستقلالية.

1- الإطار القانوني لاستقلالية بنك الجزائر:

عند الحديث عن استقلالية بنك الجزائر فلا بد من مناقشة القوانين واللوائح والتنظيمات والأوامر التي صدرت في شأن بنك الجزائر لتحديد إطاره القانوني، وما إذا كان هذا الإطار يسمح باستقلاليته؛ وما هي درجة الاستقلالية التي يتمتع بها. وفيما يأتي نُورد مؤشرات استقلالية بنك الجزائر من خلال ما تم إصداره من قوانين بشأن ذلك؛ والتي تتمثل في القانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض؛ والمعدل والمتمم بالأمر (01-01) المتعلق بالنقد والقرض؛ ثم الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض. ثم الأمر (04-10) الذي يعدل ويتمم الأمر السابق والمتعلق بالنقد والقرض⁽⁹⁾.

1-1- تعيين وإقالة محافظي بنك الجزائر وكبار المسؤولين في البنك:

نصت المادتان (13 و 19) من الأمر (11-03) يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ؛ ويعين جميعه بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية. كما يدير بنك الجزائر مجلس إدارة يتكون من المحافظ، ونوابه الثلاثة، وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة يعينهم رئيس الجمهورية بمرسوم رئاسي. يسمى هذا المجلس بمجلس النقد والقرض ويتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون بنك الجزائر كما فصلت في ذلك المادة (42) من القانون (10-90)، والمادة (62) من الأمر (11-03)، كما نصت المادة 29 من الأمر (11-03) على المحافظ يرسل دوريا إلى رئيس الجمهورية تقريرا حول الإشراف المصرفي؛ مع تبليغه إلى مجلس النقد والقرض وإلى اللجنة المصرفية⁽¹⁰⁾. وحسب المادة (22) من القانون (10-90) فالمحافظ يعين لمدة ست سنوات ويمكن تجديدها لمرة واحدة. كما أنه تتم إقالة المحافظ ونوابه بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية.

1-2- صلاحيات بنك الجزائر وحرية في تصميم السياسة النقدية وتنفيذها:

تنوعت صلاحيات بنك الجزائر وأهدافه على مر السنوات بحسب القوانين المصدرة بشأن ذلك؛ فالمادة (55) من القانون (10-90) حددت مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة. ثم جاء الأمر (11-03) وفي مادته (35) ليحدد مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. وبعد ذلك صدر الأمر الأخير (10-04) وفي مادته (02) يحدد بدقة التعديل الطارئ على مهمة بنك الجزائر؛ والتي تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار كهدف أول؛ ثم توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد.

ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، ويوزع القروض وينظم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

وبذلك نصت المادة (62) من الأمر (11-03) على أن مجلس النقد والقرض يقوم بإصدار النقد وتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها. ولهذا الغرض يحدد المجلس الأهداف النقدية لا سيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد؛ وأيضا تحديد أهداف سياسة سعر الصرف، وكيفية ضبط الصرف، وتسيير احتياطي الصرف الأجنبي.

1-3- تدخل الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذها:

حسب المادة (36) من الأمر (11-03) والمادة (03) من الأمر (10-04)، فإن الحكومة تستشير بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية. كما أن بنك الجزائر يمكنه أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وأحوال المالية العامة وتنمية الاقتصاد بشكل عام. كذلك يطلع البنك الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد.

كما يحق لبنك الجزائر أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذا الإدارة المالية أن تزوده بكل الإحصاءات والمعلومات التي يرى فائدة منها لمعرفة تطور الأوضاع الاقتصادية والنقدية وما تعلق بالقرض وميزان المدفوعات والاستدانة الخارجية؛ حيث يحدد كيفية عمليات الاقتراض من الخارج ويرخص بها؛ إلا إذا تعلق الأمر بقروض قامت بها الدولة أو لحسابها. كما يجمع كل المعلومات المفيدة لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية نحو الخارج ويبلغها لوزارة المالية؛ كما أن بنك الجزائر يساعد الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية.

رغم الصلاحيات الواسعة التي أُسندت إلى بنك الجزائر في مجال تصميم السياسة النقدية وعدم تدخل الحكومة في صناعة القرارات المتعلقة بسير الأوضاع النقدية، إلا أن المادة (63) من الأمر (03-11) قوّضت ذلك من خلال النص الآتي: "يبلغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له أجل عشرة أيام لطلب تعديلها؛ قبل إصدارها خلال اليوم الذي يليان موافقة المجلس عليها؛ ويجب على المحافظ أن يستدعي حينئذ المجلس للاجتماع في أجل خمسة أيام ويعرض عليه التعديل المقترح، ويكون القرار الجديد الذي يتخذه المجلس نافذا مهما يكن مضمونه"

1-4- الاستقلالية المالية والمساءلة:

يتمتع بنك الجزائر بالاستقلالية المالية كما نصت على ذلك المادة (09) من الأمر (03-11) والمادة (02) من الأمر (10-04). فبنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراء المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة. كما ينشر بنك الجزائر تقريرا سنويا حول التطور الاقتصادي والنقدي للبلاد، ويفضي هذا التقرير إلى تقديم بيان للمجلس الشعبي الوطني يكون متبوعا بنقاش كما يرسل البنك إلى الوزير المكلف بالمالية وضعية حساباته المقفلة في نهاية كل شهر. وتنشر الوضعية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية كما نصت على ذلك المادتان (30 و 31) من الأمر (03-11).

الجدول رقم (01): مقارنة مؤشرات ودلائل استقلالية بنك الجزائر مع البنك المركزي الألماني

المؤشرات/ الدول	ألمانيا	الجزائر
مهام بنك الجزائر وأهدافه	تحقيق الاستقرار في الأسعار	الحرص على استقرار الأسعار كهدف أول؛ ثم توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد ابتداء من سنة 2010 بعد أن كان ضبط الأسعار هدفا في المرتبة الثانية بعد تحقيق النمو والتوظيف
إمكانية تعيين وإقالة محافظ البنك ومساعديه	يعين المحافظ من قبل الرئيس وتوجد قيود على الحكومة	يعين المحافظ وثلاث نواب للمحافظ بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، تتم إقالة المحافظ ونوابه بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية.
مدة تعيين محافظ البنك المركزي	ثماني سنوات	ست سنوات، يمكن تجديدها مرة واحدة
سلطة حرية بنك الجزائر في تصميم السياسة النقدية وتنفيذها	تحديد وتنفيذ	تحديد وتنفيذ؛ إلا المحافظ يبلغ بمشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له أجل عشرة أيام لطلب تعديلها
تمويل الحكومة وإقراضها	توجد قيود شديدة على تمويل الحكومة	يمنح قروض للحكومة عن طريق السحب على المكشوف لا يتجاوز 10% من الإيرادات العادية للدولة المقدرة خلال السنة المالية السابقة.
إمكانية مساءلة البنك ومحاسبته	الرأي العام وحده	المحافظ يعرض تقريره على أعضاء البرلمان ومناقشته ولا يرقى لدرجة الرقابة والمحاسبة.
الاستقلالية المالية	متوفرة	متوفرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- عصام السيد علي خطاب: التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص 237.
- قانون (90-10)، والأمر (03-11) والأمر (10-04).

2- تطبيق مؤشرات الاستقلالية على بنك الجزائر بناء على الوضعية النقدية والاقتصادية:

في الفترة (2001-2017) عرفت اتجاهات السياسة النقدية سبيلين في ظل توجه السياسة المالية نحو سياسة الإنعاش والتوسع؛

وهما:

- اتجاه توسعي (سياسة نقدية توسعية) في الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2001-2009).

- اتجاه تقييدي (سياسة نقدية انكماشية) في الفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية ابتداء من سنة 2010 مع صدور الأمر (10-04) المتعلق بالنقد والقرض.

إذن؛ في الفترة (2001-2009) ساندت السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر السياسة المالية في برنامجها التوسعي الذي سطرته الحكومة حينها؛ وذلك بغرض تحقيق معدلات نمو اقتصادي عُليا وتوظيف عال في ظل معدلات تضخم مقبولة؛ حيث تم استخدام مزيج السياستين لإنعاش الاقتصاد الوطني.

وبذلك اتجه بنك الجزائر نحو تشجيع تقديم القروض للاقتصاد التي ارتفعت من 1078.4 مليار دينار سنة 2001 إلى 6504.6 مليار دينار سنة 2014، وذلك عن طريق خفض معدلات الفائدة على لإقراض الذي كان من المفترض أن يرتفع عن 8% والذي يمثل تكلفة قروض الاستثمار بالنسبة للشركات -المؤسسات الاقتصادية- وهذا يعود في الأصل إلى زيادة طلب هذه الشركات على الأموال من أجل توسيع استثماراتها؛ ولكن لم يلجأ بنك الجزائر إلى رفعها حتى تبقى تكلفة الاستثمار في مستوى محفز للاستثمار الخاص- هذا الهدف الرئيسي لبنك الجزائر- وفي نفس الوقت وحتى يحافظ على مرودية ثابتة للقروض المقدمة من قبل البنوك التجارية، فقام في المقابل بنك الجزائر بتخفيض سعر فائدة الإيداع. هذا الهدف الثانوي لبنك الجزائر.

وبالتالي ضمن بنك الجزائر في إطار إدارة السياسة النقدية:

- تمويل الاستثمار الخاص بسعر قائدة غير مكلف يضمن الاستمرار في زيادة الإنتاج الوطني.

- الحفاظ على مستويات تضخم مقبولة تشجع على زيادة الطلب على المنتج الوطني.

- مردودية القروض البنكية.

مما يعني أن السياسة النقدية التوسعية من قبل بنك الجزائر كانت تهدف إلى المساهمة في تحقيق الزيادة في الناتج والتوظيف؛ فعملت السياستان المالية والنقدية جنبا لجنب في توفير الجو الملائم لذلك، فالسياسة النقدية قامت بتخفيض معدلات الفائدة لتشجيع الاستثمار، والسياسة المالية زادت من الإنفاق العام للتأثير في الطلب الكلي للرفع مع معدل النمو الاقتصادي.

وفي ذات الوقت كانت إجراءات بنك الجزائر عن طريق تطبيق سياسات من شأنها التأثير في الأساس النقدي (القاعدة النقدية) والتي تكافئ حجم الإصدار النقدي من الدينار الجزائري؛ والذي يتم مقابل الاحتياطيات من الصرف الأجنبي الذي تحوزه الحكومة ممثلة في مؤسسة المحروقات والمتنازل عنها لصالح بنك الجزائر؛ ما يُشكل لديها صافي الموجودات الخارجية بالدينار الجزائري، والموجه أساسا نحو تغطية النفقات الحكومية للميزانية العامة للدولة، وكذا تسديد الديون العامة الداخلية والخارجية؛ ما يؤدي بنا بالقول إن بنك الجزائر سعى نحو تكريس مهمته الأولى في المساهمة في تحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي والتوظيف (تقليص البطالة) بدل السيطرة على التضخم.

وفي نفس الوقت، عملت الحكومة على تطبيق برنامجها التوسعي الرامي إلى تحقيق الزيادة في النمو والتوظيف من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والممول عن طريق الإصدار النقدي المغطى بصافي الموجودات الخارجية؛ ما يعكس أولوية الحكومة في هذه الفترة والمتدرجة ببرامج تنموية خصصت لها مبالغ مالية ضخمة وجهت نحو تحقيق النمو الاقتصادي وتقليص البطالة كهدف أول.

استغلت الحكومة الطفرة النفطية التي مرت بالسوق العالمية للبتروول؛ ما جعلها تحصل على احتياطي ضخم من العملة الصعبة جراء ذلك؛ ما مكنها من استبداله بالعملة الوطنية المصدرة من قبل بنك الجزائر لأجل تمويل العجز الموازي الناتج عن زيادة الإنفاق العام، والاعتماد شبه الكلي عليه في تمويل ميزانيتها يعود إلى عدم قدرة الموارد العادية على اللحاق بالتسارع الكبير في زيادة الإنفاق العام فلم تكن كافية لتغطية احتياجات السلطة المالية لتمويل نفقاتها.

لذلك شكّل المستوى المرتفع في مجموع الموجودات الخارجية وتوسعها القوي في هذه الفترة تحديا كبيرا بالنسبة لإدارة السياسة النقدية باعتبارها المتغير المحدد في التوسع النقدي طيلة الفترة (2001-2017)، خاصة في ظرف يتميز بتضخم مستورد وتضخم داخلي واستمرار فائض السيولة المصرفية؛ فحاول بنك الجزائر مواصلة امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية بواسطة إدارة مرنة ومنظمة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية مستفيدة من تعزيز الإطار التنظيمي لسنة 2009⁽¹¹⁾.

لكن إنشاء الحكومة لصندوق ضبط الإيرادات وتراكم الادخارات المالية في هذا الصندوق رغم الارتفاع القوي للنفقات العامة (النفقات الجارية)؛ ما ساهم في تخفيف عملية التنقيد⁽¹²⁾.

ولكن رغم عملية التنازل التي قامت بها الحكومة لصالح بنك الجزائر طيلة الفترة (2001-2017)؛ إلا أنها لم تكف عن اللجوء إلى بنك الجزائر لطلب التسبيقات الاستثنائية والقروض طويلة الأجل في الفترة (2001-2006) حيث سجلت التسبيقات الاستثنائية ما قيمته 627.8 مليار دينار سنة 2006، والقروض طويلة الأجل ما قيمته 101.4 مليار دينار⁽¹³⁾؛ ما يدعونا للقول إن الحكومة اعتمدت كثيرا على ريع الإصدار؛ وهو ما تعارض مع استقلالية بنك الجزائر المكلف بضبط المستوى العام للأسعار كهدف له أولوية مقارنة بهدف النمو الاقتصادي؛ وهذا ما عطل نوعا ما قدرة بنك الجزائر في اختيار أدوات السياسة النقدية المناسبة لضبط التضخم. نجد أن الكتلة المصدرة من النقد لصالح الخزينة العمومية تسربت للتداول عبر باب النفقات العامة ساهمت بقوة في التوسع النقدي بمفهوم (M1) و (M2)؛ ما يفسر الهيمنة المالية الحكومة على السياسة النقدية وبالتالي على الوضعية النقدية للاقتصاد الوطني.

وتلخيصا لما سبق، إن بنك الجزائر ساهم بقوة في مساندة البرنامج المالي الحكومي التوسعي الرامي إلى تحقيق النمو الاقتصادي ورفع التوظيف ولم تقتصر مهمته في تحقيق الاستقرار في الأسعار (استهداف التضخم)؛ ولكن في سنة 2010 صدر الأمر (10-04) المتعلق بالنقد والقرض ليحدد الأولوية الأولى لبن الجزائر والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في الأسعار ثم المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي. لكن بنك الجزائر مارس دوره من خلال تعديل عملياته الخاصة بالسياسة النقدية لكي يتوافر لديه إطارا عملياتيا يتضمن ترسانة متكاملة من أدوات التدخل، خاصة في هذه المرحلة المتميزة بفائض سيولة كبير الحجم، كما يشهد على ذلك الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): العمليات الخاصة بالسياسة النقدية

بنك الجزائر	تصميم السياسة النقدية وتنفيذها
المعدل المتوسط لاسترجاع السيولة (عدم وجود عمليات قرض منذ سنة 2002)	معدل الفائدة التوجيهي
القاعدة النقدية	الهدف العملياتي
نعم -ودائع ل: 24 ساعة. -المعدل التوجيهي +/-هامش: معدل تسهيلة الودائع: 0.75% في 2008	التسهيلات الهامشية -الشكل وأجل الاستحقاق -معدل الفائدة -حدود الدخول
نعم -من 0% إلى 15%. -نعم -شهر واحد كأجل أقصى: من 14 من الشهر الموالي -لا -نعم: 0.75%	الاحتياطات الإلزامية -معدل الاحتياطات -التقييم على أساس المتوسط -فترة التكوين والأجل الأقصى -تأخير الفترة -المكافأة
	عمليات السوق
عمليات المناقصة (تنازلات أو استرجاعات مؤقتة) -ضخ السيولة، استرجاع السيولة -أمانة الأوراق، استرجاع السيولة -سبعة أيام، ثلاثة أشهر وأكثر -أسبوعي، شهري	العمليات الأساسية -وظائف السوق -أشكال العمليات المعالجة -فترات نضج العمليات المعالجة -تكرار العمليات
تسهيلة الودائع المغلة للفائدة (عملية على بياض) إعادة خصم مقابل أوراق -أوراق عمومية، أوراق خاصة ممثلة لديون الزبائن	الضمانات -نظام واستعمال التسهيلات الهامشية/إعادة الخصم. -الضمانات المقبولة في السوق المفتوحة

المصدر: بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 214.

بالرغم من الدور الذي قام به بنك الجزائر لتحقيق الاستقرار الأسعار؛ إلا أن إدارته للسياسة النقدية باتت متأثرة بالتقييد المالي الذي مورس عليها من قبل الحكومة، والذي ظهر جليا في حجم التسبيقات والقروض التي منحت للحكومة من أجل تغطية عجزها المالي وتسيير دينها العام، والتي تجاوزت الحد القانوني المسموح به في القانون (90-10)؛ لذلك واجه بنك الجزائر صعوبة كبيرة في تسيير الوضع

النقدي للاقتصاد الوطني ما تعارض مع استقلالية بنك الجزائر في ممارسة مهمته المتمثلة في تحقيق تضخم منخفض ومعدل نمو مقبول؛ ما يفسر تعرضه لضغوط عديدة من قبل الحكومة؛ الأمر الذي أسهم في تثبيت دوره المنوط به في تحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف وحيد ورئيس للسياسة النقدية.

ثانيا- وضع ضوابط للاقتراض المباشر من البنك المركزي من قبل الحكومة

تعد المادة رقم (78) من القانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض مادة صريحة في وضع حدٍ لضوابط الاقتراض المباشر للحكومة من بنك الجزائر؛ مما يعتبر أهم الترتيبات المؤسسية للأزمة لتدعيم استقلالية بنك الجزائر، وتفعيل دوره في تحقيق الاستقرار في الأسعار. فتوضح هذه المادة على أنه يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة على أن يتم ذلك على أساس تعاقدية، وفي حد أقصاه 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، بحيث يجب تسديد هذه التسيبقات قبل نهاية كل سنة مالية⁽¹⁴⁾.

كما نصت المادة رقم (46) من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض على أن المكشوفات المرخص بها تفضي إلى تقاضي عمولة إدارة تحدد نسبتها وكيفياتها بالاتفاق مع الوزير المكلف بالمالية. كما يرخص لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية، وتسيبقات توجه حصريا للتسيير للنشاط للمديونية العمومية الخارجية. كما تحدد كيفيات هذا التسيبقات وتسديده لا سيما جدول استحقاق التسديد عن طريق اتفاقية بين البنك المركزي والخزينة العمومية، وبعد الاستماع إلى مجلس النقد والقرض ويخطر رئيس الجمهورية بذلك. وبالتالي يعزز هذا الترتيب المؤسسي من استقلالية بنك الجزائر عن الضغوط السياسية المحتملة من قبل الحكومة لتمويل عجزها المالي من خلال الاقتراض المباشر.

يوضح الجدول رقم (03) أدناه مدى التزام الحكومة بالشرط المحدد للحصول على تسيبقات للخزينة العمومية من بنك الجزائر.

الجدول رقم (03): تطور نسبة تسيبقات بنك الجزائر للخزينة العمومية إلى الإيرادات العادية في الفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تسيبقات الخزينة	139.1	131.8	124.5	117.2	109.4	729.2	00	00	00	00	00	00
نسبتها إلى الإيرادات العادية	34.35	26.98	18.85	17.00	14.70	89.47	00	00	00	00	00	00
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017							
تسيبقات الخزينة	00	00	00	00	00							
نسبتها إلى الإيرادات العادية	00	00	00	00	00							

المصدر: بنك الجزائر: النشرات الإحصائية الثلاثية: أعداد مختلفة. و التقارير السنوية لسنوات مختلفة.

- Banque d'Algérie: Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Séries Rétrospectives, Statistiques Monétaires 1964-2011;

Juin 2012, pp 35,49, 51.

في الفترة (2001-2017) وفي ظل استمرار عدم وجود قاعدة صلبة من الموارد العادية وغياب سوق مالية كبيرة، وتنفيذ الحكومة لبرنامجها المالي التوسعي (سياسة مالية توسعية) في ضوء تطبيق البرامج التنموية الاستثمارية، إضافة إلى التخلص من مديونيتها تجاه العالم

الخارجي؛ ما يعني التزايد الكبير للنفقات العامة؛ وتآكل حصة مهمة من فوائض الخزينة العمومية؛ كل ذلك قد جعل من الخيارات المتاحة أمام السلطة المالية لتمويل النفقات العامة وسداد ديونها العامة هي تنقيد الموجودات الخارجية بصفة أساسية على اعتبار ضخامة الاحتياطي الأجنبي العائد من سوق النفط في هذه الفترة؛ وكذا ارتباط السياسة المالية في المدى القصير والمتوسط بزيادة الاقتراض المباشر من بنك الجزائر عن طريق تسبيقات الخزينة العمومية و الاقتراض من البنوك التجارية العامة؛ والذي يظهر في مقابلات الكتلة النقدية؛ لكن نلاحظ أن القروض من البنوك التجارية كان في ظل تحسن السيولة المصرفية وعدم لجوء البنوك إلى الاقتراض من بنك الجزائر كملاذ أخير في ظل عدم استيعاب القطاع الخاص لحجم السيولة وتوظيفها.

لذلك من خلال الجدول رقم (03)، نجد أن الدولة خالفت الشرط مجددا المحدد لحجم التسبيقات؛ فنلاحظ استمرار الحكومة في الحصول قروض داخلية وتسبيقات من قبل بنك الجزائر في الفترة (2001-2006) فاقت النسبة 10% المحددة في القانون (90-10)؛ حيث استفادت من تسبيقات قدرها 729.2 مليار دينار سنة 2006؛ مسجلة نسبة 89.47% من إجمالي الإيرادات العادية للسنة السابقة. ومنذ هذه السنة لم تلجأ الحكومة إلى أي تسبيقات بنكية؛ لكن في ذات السنة تحصلت على كتلة ذات حجم كبير من القروض الداخلية من قبل البنوك التجارية في شكل سندات حكومية وأذونات الخزينة؛ فقد سجلت هذه الأخيرة ما قيمته 703.7 مليار دينار في سنة 2001.

وهكذا ظل بنك الجزائر يغطي النفقات العامة للحكومة من خلال الإصدار النقدي، وذلك بمبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية التي تحوز عنها الحكومة في ظل عدم كفاية الإيرادات العادية وزيادة النفقات العامة؛ حيث أدت الأصول الخارجية دورا مهما أثناء تنقيدها بسبب الطلب المتزايد على الدينار الجزائري من باب النفقات الحكومية؛ ما جعلها تكون أساس التغيرات الحاصلة في التوسع النقدي والقاعدة النقدية.

لكن ما يجب التأشير إليه في هذا الإطار وفي ظل عملية التنقيد الحاصلة للأصول الخارجية وفي ضوء عدم كفاية الإيرادات العادية التي تغني الحكومة من اللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي. ومن أجل تجنب عملية التمويل التضخمي قدر المستطاع بالرغم التسبيقات المتحصل عليها لجأت الحكومة إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات (سياسة الادخارات المالية الفائضة).

وبناء على ذلك ورغبة من الحكومة في التوجه نحو سياسة غير منشئة للتضخم، وفي ذات الوقت تستهدف زيادة النمو الاقتصادي وتقليل البطالة قامت الحكومة بأسلوب غير تضخمي لتمويل عجزها المالي للتخفيف من حدة لجوئها إلى النظام المصرفي، وأخذ الحيطة والحذر في المدى الطويل نظرا للتوسع المالي الحكومي واستمراره؛ مما ضمن استدامة تنفيذها لسياستها المالية.

وهكذا عمل هذا الأسلوب غير التضخمي (صندوق ضبط الإيرادات) على:

-الاستجابة لاستراتيجية التوسع المالي الحكومي.

-العمل على تمويل العجز المالي.

-ضمان احتياجات الحكومة من السيولة وبالتالي حجر التمويل المباشر من النظام المصرفي.

الجدول رقم (04): قائم ادخار الخزينة لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2017) (مليار دينار)

السنوات	قائم ادخار الخزينة لدى بنك الجزائر (ودائع - تسبيقات)	السنوات	قائم ادخار الخزينة لدى بنك الجزائر (ودائع - تسبيقات)
2001	276.3	2010	4930.2
2002	304.8	2011	5458.4
2003	464.1	2012	5712.2
2004	915.8	2013	5643.2
2005	1986.5	2014	4488.2
2006	2510.7	2015	2151.6
2007	3294.9	2016	864.2
2008	4365.7	2017	512.8
2009	4402.0	--	--

المصدر: بنك الجزائر: التقارير السنوية للسنوات (2006، 2009، 2014، 2018)، صفحات مختلفة.

وتظهر أهمية صندوق ضبط الإيرادات كأسلوب للتمويل غير التضخمي في كونه أدى إلى:

- تعزيز درجة استقلالية بنك الجزائر عن السلطة المالية.

- التقليل من الضغوط الحكومية للحصول على التمويل المباشر من الجهاز المصرفي.

وهكذا عمل هذا الأسلوب على:

- توفير المناخ الملائم للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية على اعتباره مصدرا لتمويل العجز المالي من وجهة، ووسيلة لتسديد الدين العام وتكاليفه المترتبة عليه.

- ضمان الانضباط المالي للحكومة للحد والتخفيف من عملية التنقيد للعجز الموازي.

- توفير الجو المناسب لمواءمة الأهداف الاقتصادية الكلية للحكومة المتمثلة في زيادة الناتج، وتحقيق التوظيف إلى جنب هدف بنك الجزائر الرامي إلى تحقيق الاستقرار السعري.

ثالثا- تدابير من شأنها تحقيق توازن الميزانية أو الحد من العجز الموازي

يعني الاستقرار الاقتصادي على صعيد المالية العامة:

- توازن أوضاع الميزانية العامة للدولة.

- تحقيق نسبة ملائمة للعجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- تدنية تكاليف الدين العام وتقليل نسبه إلى إجمالي الناتج المحلي.

-تحسين إدارة الدين العام بما يضمن عدم تجاوزه للحدود الآمنة.

-قدرة الحكومة على تنويع مصادر تمويل نفقاتها العامة.

-كفاءة النظام الضريبي في تحصيل الضرائب العادية.

-ترشيد النفقات الحكومية لا سيما النفقات الجارية.

في الفترة (2001-2017) فقامت الحكومة بتحسين مركزها المالي لمعرفة التطورات الحاصلة في مركز المالية العامة في الجزائر يمكن

إيراد الجدول رقم (05) والذي يترجم وضعية المالية العامة للحكومة من خلال توضيح مدى قدرة الدولة على سداد وخدمة ديونها (

الاستدامة المالية) دون التأثير في نفقاتها العامة على المدى الطويل.

الجدول رقم (05): مركز الحكومة المالي للفترة (2001-2017) وفق قاعدة دليل شفافية المالية العامة (ص ن د FMI) لسنة

2007

السنوات	مستحقات و ذمم على الدولة			الجموع	ودائع الدولة في بنك الجزائر (الخزينة العمومية)	الرصيد الكلي (ودائع دولة- المجموع)	مدفوعات الدين العام (الفائدة على الرصيد الكلي- مدفوعات)	الرصيد الأساسي (الرصيد الكلي- مدفوعات)
	تسيقات الخزينة	أذونات الخزينة (بنوك الودائع)	اللجوء لصندوق النقد الدولي (ديون خارجية)					
2001	139.1	703.7	118.14	960.94	414.08	546.86-	147.5	694.36-
2002	131.8	700.2	106.04	938.04	430.61	507.43-	143.0	650.43-
2003	124.5	694.8	71.72	891.20	591.51	299.69-	114.0	413.69-
2004	117.2	668.6	46.68	831.41	1029.28	197.87	85.2	112.67
2005	109.4	643.8	00	753.20	2082.24	1329.04	73.2	1255.84
2006	729.2	817.6	00	1546.80	3222.6	1675.80	68.6	1607.20
2007	00	793.4	00	793.40	3295.2	2501.80	80.5	2421.30
2008	00	491.1	00	491.10	4359.8	3868.70	61.4	3807.30
2009	00	541.3	00	541.30	4396.2	3854.90	37.4	3817.50
2010	00	812.5	00	812.50	4922.5	4110.00	33.2	4076.80
2011	00	870.3	00	870.30	5461.4	4591.10	37.7	4553.50
2012	00	881.9	00	881.90	5713.5	4831.6	42.0	4789.60

4809.40	44.2	4853.6	5643.2	789.6	00	789.6	00	2013
3588.8	37.8	3626.6	4488.2	861.60	00	861.6	00	2014
1245.3	42.6	1287.9	2151.6	863.7	00	863.7	00	2015
713.3-	46.8	666.5-	864.2	1530.7	00	1530.7	00	2016
838.2-	154.0	684.2-	512.8	1197.0	00	1197.0	00	2017

المصدر:

النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات (2002-2015)، صفحات مختلفة.

- Banque d'Algérie: **Rapports (2002;2006;2009;2014,2018) Evolution Economique et Monétaire en Algérie**,
Différentes pages

- Banque d'Algérie: **Bulletin statistique de la Banque d'Algérie**, *Opcit.*, pp 51 , 63.

لقد سجل الرصيد الكلي للمالية العامة للحكومة فائضا ابتداء من سنة 2004 قُدر بـ: 197.87 مليار دينار، وظل في تزايد حتى سجل قائمه سنة 2014 ما قيمته 3626.6 مليار دينار. وفي المقابل سجل الرصيد الأساسي فائضا ابتداء من سنة 2004 قيمته 112.6 مليار دينار، واستمر متزايدا حتى بلغ القيمة 3587.0 مليار دينار سنة 2014. وبالتالي فإن قوة المركز المالي للحكومة ساعدها في تسديد ديونها العامة الداخلية والخارجية، والتخلص منها بنسبة كبيرة؛ حيث ساعدها على الوصول به إلى حدود آمنة تضمن استمرارية المالية العامة (تحقيق الاستدامة المالية) بحيث انخفض إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 54.3% سنة 2001 إلى 7.7% سنة 2014، وهذا يترجم كفاية الحيز المالي أو القدرة على زيادة الإنفاق الحكومي وتطبيق برامج التنمية الحكومية لاستهداف الناتج والتوظيف.

على الرغم من قوة المركز المالي للحكومة المتمثل في زيادة ادخاراتها المالية في بنك الجزائر؛ وتراكمها على شكل ودائع للخزينة العمومية؛ إلا أن تزايد العجز المالي للميزانية العامة في الفترة (2001-2014) المنعكس في نسبه العالية من الناتج المحلي الإجمالي انعكس سلبا على الانضباط المالي للحكومة؛ حيث أدى إلى لجوء الحكومة دائما إلى بنك الجزائر من أجل التسيبقات واستبدال الأصول الخارجية بدينار مصدر، وإلى البنوك التجارية للحصول على كتلة من القروض الداخلية والمتدفقة إلى الأفراد والمؤسسات على شكل نقود وأوراق للتداول مما رفع من نسبة الأساس النقدي.

وللوقوف على مدى التزام الحكومة بإجراءات توازن الميزانية أو خفض العجز الموازي نورد الآتي:

- **قاعدة عجز الميزانية العامة:** بقيت الميزانية العامة للدولة تعرف حالة من العجز الموازي طيلة الفترة (2002-2017)؛ حيث لم تتمكن الحكومة من خفضه نظرا لأعباء البرامج التنموية التي سطرها طيلة الفترة؛ مما رفع من قيم النفقات العامة على عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطيتها.

- **قاعدة الاقتراض:** لم تقلص الحكومة من وتيرة لجوئها إلى البنوك التجارية للحصول على قروض الداخلية؛ لكن هذا كان في ظل تقليل الحكومة من لجوئها إلى الاقتراض الخارجي بعد عملية التسديد المسبق للديون الخارجية.

-قاعدة إدارة الدين العام: تمكنت إدارة الدين العام في الاقتصاد الوطني من الوصول بمستوى الدين العام الحكومي إلى حدود آمنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا- منع التعارض بين أهداف السياستين المالية والنقدية

إن تحديد أدوات السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق توليفة السياسات الاقتصادية الكلية التي من شأنها المساهمة في رفع الناتج والتوظيف والحد من التكاليف التي تتكبدها السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الأسعار يوضح ضرورة التنسيق بين الهيئتين المالية والنقدية لتفعيل ذلك.

للقوف على مدى التناسق أو التعارض بين السياستين المالية والنقدية في الفترة 2001-2017، نجد أن مهمة بنك الجزائر ظلت كما هي منذ صدور القانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض وبعد الأمر المعدل والمتمم له الأمر (03-11) وهي توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد؛ ما يفسر أولوية بنك الجزائر طيلة الفترة (2001-2009)؛ أي إلى غاية صدور الأمر المتمم (10-04) المتعلق بالنقد والقرض وفي مادته (35) تم إعادة ترتيب أهداف السياسة النقدية؛ ما أعطى انطبعا أن هناك تعارضا بين أهداف تحقيق معدل منخفض للتضخم مع زيادة الناتج والتوظيف؛ حيث حددت بدقة الأولوية الأولى لبنك الجزائر المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار وضبط التضخم ثم الحفاظ على نمو سريع للاقتصاد وتخفيض البطالة كأولوية ثانية.

مما سبق يتجلى لنا أهمية هذا التعديل الذي أُجري على الأمر (03-11)، والذي جاء في الأمر (10-04)، كان يسعى إلى ضرورة الحد من التعارض الحاصل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق استقرار الأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في السنوات التي تلي ذلك. وبالتالي تجنب أي تأثيرات سلبية تبادلية بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في ظل ضخامة النفقات العامة وزيادة حجم التمويلات المختلفة للميزانية، والتي لم تتوافق مع المعدل المستهدف للتضخم؛ وبالتالي جاء هذا الأمر من أجل دعم السياسة النقدية في وضع معدل مستهدف للتضخم يحدد من قبل بنك الجزائر وتتقيد الحكومة والبنك على تحقيقه على سواء.

في الفترة (2001-2017) نفذ بنك الجزائر سياسته النقدية جنبا لجنب مع تنفيذ السلطة المالية لسياستها المالية التوسعية؛ فنجد أن بنك الجزائر قام بتخفيض معدل فائدة الإقراض في الفترة (2001-2004) من 9.5% سنة 2001 إلى 8% سنة 2004، ثم قام بتثبيتته في الفترة (2005-2017) عند المعدل 8%؛ أما معدل فائدة الإيداع فهو كذلك المنخفض في نفس الفترة التي انخفض فيها معدل الإقراض؛ تم تثبيته أيضا عند 1.75% من نفس الفترة. أما سعر الخصم فتمت له نفس الإجراءات؛ تخفيضه في الفترة (2001-2004)، ثم تثبيته عند المعدل 4% في الفترة (2005-2017)، والذي تزامن مع استمرار عجز الميزانية العامة للدولة في ظل تعارض التضخم ومعدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة؛ حيث سجل معدل التضخم المعدل 4.2 سنة 2001؛ في حين كان معدل النمو الاقتصادي 2.6% ومعدل البطالة عند 27.3%؛ في حين حصل شيء من التجانس بين الأهداف سنة 2005؛ حيث انخفض التضخم إلى أدنى مستوى له مسجلا المعدل 1.4% وبلغ النمو الاقتصادي المعدل 5.1% في زمن انخفضت فيه معدلات البطالة إلى 15.3%؛ حيث لم يترتب على السياسة النقدية أي ميل تضخمي في تلك السنوات المشابهة لحالة سنة 2005؛ لكن سرعان ما تراجعت

معدلات النمو الاقتصادي وارتفع التضخم في الوقت الذي حافظت فيه معدلات البطالة على التناقص حتى سجلت أدنى مستوى لها سنة 2014 بما معدله 9% .

والجدول رقم (06) يوضح مؤشرات التوازن الكلية مقارنة بتنفيذ السياستين المالية والنقدية.

الجدول رقم (06): استخدام توليفة (.سعر الخصم. العجز الموازي) ومؤشرات التوازن في الفترة (2001-2017)

السنوات	سعر فائدة الإقراض % (1)	معدل إعادة الخصم	الرصيد الاجمالي للخزينة (مليار دج) (2)	معدل التضخم % (3)	عرض النقود M2 (مليار دج) (4)	سعر الصرف دولار/دينار (5)	رصيد ميزان المدفوعات (6)	النمو الاقتصادي % (7)	معدل البطالة % (8)
2001	9.50	6.00	25.001	4.2	2473.5	77.21	6.19	2.6	27.3
2002	8.58	5.50	16.065-	1.4	2901.3	79.68	3.66	4.7	25.8
2003	8.13	4.50	10.25-	4.3	3354.4	77.39	7.47	6.9	23.7
2004	8.00	4.00	187.31-	4.0	3644.3	72.06	9.25	5.2	17.7
2005	8.00	4.00	472.16-	1.4	4070.4	73.36	16.94	5.1	15.3
2006	8.00	4.00	647.31-	2.3	4827.6	72.64	17.73	2.0	12.3
2007	8.00	4.00	1281.95-	3.7	5994.6	69.36	29.55	3.0	13.8
2008	8.00	4.00	1381.15-	4.8	6955.9	64.56	39.99	2.4	11.3
2009	8.00	4.00	1113.70-	5.7	7173.1	72.64	3.85	1.6	10.2
2010	8.00	4.00	1496.476-	3.9	8280.7	73.94	15.32	3.6	10.0
2011	8.00	4.00	2468.84-	4.5	9929.2	76.05	20.14	2.8	10.0
2012	8.00	4.00	3246.19-	8.9	11015.1	78.10	12.05	3.3	11.0
2013	8.00	4.00	2205.94-	3.2	11941.5	78.15	0.133	2.8	9.8
2014	8.00	4.00	3185.99-	2.91	13686.7	87.90	5.881-	3.8	10.20
2015	8.00	4.00		4.8	13704.5	106.46	27.537-	3.76	11.20
2016	8.00	3.5		6.4	13816.3	109.47	26.031-	3.3	10.20
2017	8.00	3.75		5.6	14974.6	110.96	21.762-	1.6	11.99

المصدر: تقارير بنك الجزائر، أعداد مختلفة.

ويمكن إيراد الجدول رقم (07) للتقرب أكثر إلى أثر فعالية أدوات السياستين المالية والنقدية

الجدول رقم (07): التعارض أو التجانس بين السياستين المالية والنقدية في ظل استمرار اقتراض الحكومة في الفترة (2001-2017)

السنوات	أدوات السياسة النقدية			الرصيد الاجمالي للخزينة (مليار دج)	اقتراض الحكومة من بنك الجزائر	اقتراض الحكومة من البنوك التجارية	اقتراض البنوك التجارية من بنك الجزائر
	معدل حساب الاحتياطي الإجباري	معدل إعادة الخصم	سعر فائدة الإقراض %				
2001	9.50	6.00	3.00	25.001	فانض	صافي الاقتراض	739.6
2002	8.58	5.50	4.25	16.065-	عجز	تخلص	774.0
2003	8.13	4.50	6.25	10.25-	متوسط	من مديونية	757.4
2004	8.00	4.00	6.50	187.31-		+	736.9
2005	8.00	4.00	6.50	472.16-		تسبيقات الخزينة	777.3
2006	8.00	4.00	6.50	647.3-		تسبيقات الخزينة	870.8
2007	8.00	4.00	6.50	1281.9-		تسبيقات الخزينة	723.1
2008	8.00	4.00	8.00	1381.1-		استمرار التخلص	278.6
2009	8.00	4.00	8.00	1113.7-	انفجار العجز	من المديونية	340.2
2010	8.00	4.00	9.00	1496.4-		تجاه بنك الجزائر	790.9
2011	8.00	4.00	9.00	2468.8-		وانعدام التسبيقات	1017.8
2012	8.00	4.00	11.00	3246.1-			1029.2
2013	8.00	4.00	12.00	2205.9-			930.0
2014	8.00	4.00	12.00	3185.9-			1012.3
2015	8.00	4.00	12.00			التخلص من المديونية ثم عودة الى الاستدانة	1479.3
2016	8.00	3.50	8.00				2387.9
2017	8.00	3.75	4.00				1688.7

المصدر: ارتكازا على تقارير بنك الجزائر والنشرات الاحصائية، والجدول السابقة.

من خلال الجدولين رقم (06) ورقم (07) أعلاه، نلاحظ كم هو التعارض حاصل بين تنفيذ السياستين المالية والنقدية أثناء البحث عن تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، ضبط التضخم، تقليص البطالة.. إلى غير ذلك)؛ مما ثبط عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية إلى درجات متدنية لم يتمكننا من خلاله تحقيق أكبر قدر ممكن من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في أغلب سنوات الدراسة.

خامسا- ترتيبات مجلس الإشراف على العملة

قامت الجزائر بإنشاء مجلس النقد والقرض المكلف بالإشراف على العملة الوطنية، ويعتبر السلطة النقدية في بنك الجزائر، والذي يتكون من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ الثلاثة، وثلاثة موظفين ساميين يعينون بموجب مرسوم رئاسي؛ حيث يخول للمجلس صلاحيات كسلطة نقدية يمارسها ضمن إطار هذا القانون بإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بأمر عدة من بينها⁽¹⁵⁾:

- إصدار النقد على النحو المنصوص عليه في المادتين (4 و 5) من نفس القانون وتغطيته.
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها؛ ولهذا الغرض يحدد المجلس الأهداف النقدية، لا سيما فيما يتصل باستخدام بتطور المجاميع النقدية والقرضية ويحدد استخدام النقد.
- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف.
- التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف.
- تسيير احتياطي الصرف الأجنبي.
- أسس عمليات بنك الجزائر وشروطها.

سادسا- ترتيبات تتعلق بشكل العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية**1- تشكيل لجان التنسيق:**

طيلة الفترة (2001-2017) ظهر التعارض الصريح في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؛ حيث وفي كثير من الحالات كانت السلطة المالية تتدخل في قرارات السلطة النقدية فيما يخص تصميم وتنفيذ السياسة النقدية واستخدام أدواتها؛ مما عطل المهمة الأساسية للبنك المتمثلة في تحقيق استقرار الأسعار؛ ما يحتم على الهيئتين المالية والنقدية (وزارة المالية وبنك الجزائر) التوجه نحو إنشاء لجنة مشتركة تمنح درجة استقلالية أكبر لبنك الجزائر تكون مكتملة للهيئتين وليست بديلا عنهما؛ تهدف من خلالها الدولة إلى تعزيز التشاور والتعاون بين السلطتين المالية والنقدية؛ وتضع ميثاقا يكون بمثابة جزء مهم من آلية واسعة للتنسيق، وركيزة أساسية لوضع خطوط إرشادية واضحة للتنسيق بين السياستين، وذلك من أجل متابعة الأداء الاقتصادي وتقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها تأكيد الاتساق بين الهيئتين.

فالملاحظ عبر الفترة (2001-2017) أن تقديرات الحكومة احتياجاتها من التمويل لم تكن متوافقة نوعا ما مع أهداف بنك الجزائر الرامية إلى تحقيق استقرار الأسعار والتحكم في نمو الكتلة النقدية الفائضة في السوق. لذلك فالعلاقة المفترض أن تقوم على أساس قوي ومتين بين الهيئتين المالية والنقدية (وزارة المالية وبنك الجزائر)، والتي تستهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي؛ تركز بصفة أساسية على ضرورة إقامة تنسيق بينهما على أساس التشاور والتعاون بما يضمن العمل على التحكم في نمو السيولة النقدية (التضخم)، وزيادة نمو الناتج والتوظيف.

2- تحديد الجهة المنوط بها وظيفة إدارة الدين العام:

عرفت الجزائر فترة طويلة من الهشاشة تتصل بعبء الدين الخارجي، وذلك اعتبارا من سنة 1986 و 1987. كما بلغ عبء المديونية الخارجية مستويات حادة وغير قابلة للاحتمال في بداية سنوات 1990؛ فقد تجاوزت على الخصوص نسبة خدمة الدين الخارجي 100% في الثلاثي الأول من سنة 1994، وهي السنة التي بلغ خلالها قائم الدين الخارجي 70% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى إعادة جدولة دينها الخارجي لدى نادي باريس و نادي لندن؛ والتي اندرجت ضمن إطار برامج التعديل مع صندوق النقد الدولي (1994-1998). وبعد إعادة جدولة الدين الخارجي سمح التحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر ابتداء من سنة 2000 بنقل مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها خصوصا ابتداء من سنة 2004⁽¹⁶⁾.

كذلك نجد أن إجمالي الدين الحكومي (الداخلي والخارجي) تجاوز النسبة 100% سنة 1995، وانخفض نوعا ما لكن ظلت النسبة مرتفعة في الفترة (1990-2000) حيث سجل معدل 62.8% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2000. أما الفترة (2001-2014)، فقد انخفض بنسبة كبيرة نظرا لسياسة التسديد المسبق للديون التي انتهجتها الجزائر حينذاك الذي سمح بتحقيق انخفاض قوي وسريع في الدين العام الخارجي محققا أمنا ماليا خارجيا؛ حيث انخفض قائم إجمالي الدين الحكومي من 54.3% سنة 2001 إلى 13.5% سنة 2007 واستمر إلى 7.7% سنة 2014.

في كامل الفترة (1990-2002) أشار القانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض إلى مسألة الاستدانة والعلاقة مع الخارج؛ حيث حدد في الماد (36) والمادة (37) أن بنك الجزائر هو من يحدد كفاءات عمليات الاقتراض من الخارج ويرخص بها؛ إلا إذا تعلق الأمر بقروض قامت بها الدولة أو لحسابها، ويجمع كل المعلومات المفيدة لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية نحو الخارج ويبلغها للوزارة المكلفة بالمالية؛ ويساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية، ويشارك في التفاوض بشأن عقد اتفاقيات دولية للدفع والصرف والمقاصة؛ ويتولى تنفيذها.

أما في الفترة (2003-2017) وبعد بلوغ الديون العامة الداخلية والخارجية حدودا لا تحتمل؛ تبته كلا من الحكومة وبنك الجزائر إلى ضرورة تعديل سياسة إدارة الدين العام؛ وجاء الأمر المعدل والمتمم رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض ليؤكد الاهتمام بمسألة تطور المديونية من قبل الحكومة وبنك الجزائر؛ وفي المادة (128) منه أشار بصراحة إلى تشكيل لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية تكلف بالإشراف على تنفيذ استراتيجية الاستدانة الخارجية وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية. وتتكون اللجنة من عضوين يعينهما على الترتيب المحافظ والوزير المكلف بالمالية. وهكذا تم تفويض إدارة الدين العام الخارجي إلى لجنة تكفل درجة استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة المالية.

من عرضنا السابق تتضح صعوبة وجود آلية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ويعزى ذلك إلى عدم وجود لجان تنسيق مشتركة تعمل على تناسق القرارات المالية والنقدية بين الحكومة وبنك الجزائر بحيث تجتمع بشكل دوري لتحديد الإطار العملياتي لتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية؛ ما قد يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي للاقتصاد الوطني؛ إلا أنه في بعض السنوات من فترة الدراسة حقق بنك الجزائر نجاحا في سياسته النقدية الرامية إلى تحقيق استقرار الأسعار حيث انخفض التضخم إلى أدنى مستوياته فقد بلغ 0.3% سنة 2000؛ و 1.4% سنتي 2002 و 2005، و 2.9% سنة 2014؛ وهي معدلات أقل من المعدل المستهدف المشار إليه في البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة (2005-2009). كما نجحت الحكومة في التقليل من مستوى العجز الموازي في بعض السنوات إلى مستويات آمنة لم تتجاوز 3% من إجمالي الناتج المحلي مثلما حصل في سنة 1995 وسنة 1999 و سنة 2000. كذلك في سنوات: 2001 و 2002 و 2003. أما معدلات النمو الاقتصادي فقد حققت الدولة نتائج إيجابية في عدة سنوات مختلفة في الفترة (2001-2017) ففي سنة 2003 بلغ النمو الاقتصادي أعلى مستوى له مسجلا 7.2%، وانخفض بعد ذلك ليسجل نهاية الفترة في سنة 2014 ما نسبته 3.8%. أما عن معدلات البطالة (التوظيف) فقد كانت مستوياتها بالغة حدودا قصوى وغير آمنة طيلة الفترة (2001-2003) تراوحت بين 20% و 30%؛ ثم انحدرت معدلاتها لتستقر عند المعدل 9% سنة 2014. لذلك تظهر لنا في فترة الدراسة اختلاف الأولويات الاقتصادية في الجزائر؛ فالحكومة وبنك الجزائر كانا يهدفان إلى زيادة الناتج والتوظيف والسيطرة على التضخم في نفس الوقت بالرغم من تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية؛ ففي الفترة (2001-2009) كانا يهدفان إلى زيادة الناتج والتوظيف كأولوية أولى وليس المهم السيطرة على التضخم باعتباره الأولوية الثانية؛ وهذا ما يفسر توسع بنك الجزائر في قروض الاقتصاد من خلال تخفيض معدلات الفائدة على الإقراض، وكذا ميل الحكومة إلى زيادة العجز الموازي كنتيجة بديهية لارتفاع حجم النفقات الحكومية

المرجع في حجم الأموال التي رصدت للبرامج التنموية في تلك الفترة؛ لكن بعد صدور الأمر (10-04) المتعلق بالنقد والقرض، حددت المهمة الأولى لبنك الجزائر في البحث على الاستقرار السعري، والحفاظ على العملة الوطنية، ثم المساهمة في النمو السريع للاقتصاد.

خاتمة

يتم استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية كلية ترجمها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانحسار معدلات التضخم والبطالة. وفي سبيل تنفيذ التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، يقوم البنك المركزي بتصميم وتنفيذ السياسة النقدية الملائمة، وتقوم وزارة المالية بوضع وتطبيق السياسة المالية المناسبة. ويعتمد نجاح هذه السياسات في المقام الأول على قوة التنسيق بين السياستين تفاديا لأي تعارض قد ينشأ بين أهدافهما الاقتصادية؛ ما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف وارتفاع التضخم. لذلك أعتبر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أهم المساهمات الفعالة التي يمكن أن تخفف من حدة الاختلالات الاقتصادية، وتُفَعِّل آلية الحماية والعلاج لتلك الاختلالات في مختلف الاقتصادات، ومن خلال هذه الدراسة التي سلطت الضوء على هذا الموضوع في الجزائر توصلنا إلى جملة من النتائج نوردتها كما يلي:

- تمارس السياسة المالية للجزائر آثارا بالغة في السياسة النقدية التي يتحكم فيها بنك الجزائر؛ بحيث ارتبطت ميزانية بنك الجزائر؛ بسبب لجوء الحكومة إلى الجهاز المصرفي لأجل الاقتراض والحصول على تسهيلات من بنك الجزائر.

- تنقيد العجز الموازي؛ والذي يعتبر تصرفا تضخميا؛ ما ساهم في عرقلة سير عمل السياسة النقدية الرامية إلى تحقيق استقرار الأسعار كهدف رئيس والتحكم في التوسع النقدي.

- عدم حضور حزمة الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق كاملة في الاقتصاد الوطني الجزائري وغياب الكثير منها؛ ما كان سببا في تراجع أداء السياستين في ضبط الاختلالات الاقتصادية وتحقيق منظومة التوازن والاستقرار الاقتصادي وتضعيف عملية التنسيق بين الهيئتين المالية والنقدية.

خلصت الدراسة إلى بعض النتائج الإيجابية في بعض السنوات التي شهدها الاقتصاد الوطني الجزائري خاصة سنوات فترة (2001-2017)؛ كإحراز بنك الجزائر لنجاح نسبي في السيطرة على معدلات التضخم؛ لكن الحكومة لم تتمكن من خفض نسبة العجز الموازي في كل سنة مالية؛ وعلى الرغم من ذلك فقد حققت الجزائر مكاسب على صعيد الاقتصاد الكلي بسبب تركيز السياستين المالية والنقدية على زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدل التوظيف؛ لكن لا يزال هناك العديد من التحديات أمام عمل السياستين المالية والنقدية والتي تؤكد على أهمية اتخاذ المزيد من التدابير نحو تعزيز التنسيق بين السياستين؛ ولعل أهم تلك التحديات هو الهيمنة المالية الحكومية على ميزانية بنك الجزائر على خلفية استمرار العجز الموازي؛ إلى جانب اعتمادها الكبير على صندوق ضبط الإيرادات ما ساهم في تقليص الرصيد الكلي للصندوق؛ في ظل التراجع الكبير والحاد لأسعار النفط بعد سنة 2014؛ ما قد يحتم على الحكومة وبنك الجزائر ضرورة البحث عن سبل ترشيد النفقات العامة في الاقتصاد الوطني؛ وهذا إجراء له من السلبات ما يمس بجانب النفقات الجارية خاصة؛ والذي يعني تقليص التوظيف وتجميد الأجور؛ وهذا قد يوجب الوضع الاجتماعي للجزائر.

- الإحالات والمراجع :

1 - منى كمال: الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية،

نوفمبر 2010، ص 11، www.mpra.ub.uni-muenchen.de/، Munich Personal RePEc Archive (MPRA)،

Iain Begg, "Running Economic and Monetary Union: The Challenges of Policy Co-ordination" in "Europe: Government and Money", The Federal Trust for Education and Research, 2002.

² - Faizul Ariff Ali: **Monetary And Fiscal Policy Co-ordination In Fiji**, Working Paper 2001/01, Economics Department, Reserve Bank of Fiji, Suva, Fiji, May 2001, p 09.

Online at: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.201.3537&rep=rep1&type=pdf>

³ - منى كمال: نفس المرجع، نفس الصفحة. نقلا عن:

Pawel Marszalek, "Coordination of Monetary and Fiscal Policy", *The Poznan University of Economics, Volume 3, Number 2, 2003.*

⁴ - عصام السيد علي خطاب: التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص 05.

⁵ - عصام السيد علي خطاب: مرجع سابق، ص 26.

⁶ - Muhammad Farooq Arby and Muhammad N. Hanif: **Monetary and Fiscal Policy Coordination**(2003), MPRA Paper No. 10307, posted 6 September 2008, p 03. (10/10/2019)

Online at: <https://mprapa.ub.uni-muenchen.de/10307/>

⁷ - Bernard Laurens and Enrique G de la Piedra: **Coordination Of Monetary and Fiscal Policies**, IMF Working Paper, WP/98/25, International Monetary Fund, March 1998, pp 17-25.

Online at: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp9825.pdf>

⁸ - Jonathan S. Akuns And others: **Monetary and Fiscal Policy Coordination**, Understanding Monetary Policy Series NO 5; Central Bank of NIGERIA, May 2011, p 24.

Online at: <https://www.cbn.gov.ng/Out/2014/MPD/UNDERSTANDING%20MONETARY%20POLICY%20SERIES%20NO%205.pdf>,

⁹ - القانون رقم (10-90) المتعلق بالنقد والقرض مؤرخ في 19 رمضان 1410 هجرية الموافق 14 أبريل 1990؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛ العدد 16، السنة 27، 18 أبريل 1990، ص 520.

- الأمر (01-01)، مؤرخ في 4 ذو الحجة 1421 هجرية الموافق 27 فبراير 2001، يعدل ويتم القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 28 فبراير 2001، ص 04.

- الأمر (11-03) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 هجرية الموافق 26 غشت 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، 27/08/2003.

- الأمر (10-04) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 16 رمضان 1431 هجرية الموافق 26 غشت 2010 يعدل ويتم الأمر (11-03) والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، 01/09/2010.

للإطلاع عليهم يرجى زيارة موقع بنك الجزائر أو موقع الجريدة الرسمية للجزائر على الرابطين الآتيين:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

¹⁰ - التفاصيل حول اللجنة المصرفية في المواد من 105 إلى 116 في الباب الثالث، من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض.

- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 153¹¹

- محمد لكصاصي: عرض التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص 4¹²

- بنك الجزائر: التقارير السنوية 2010-2018، التطورات النقدية والاقتصادية للجزائر، بنك الجزائر¹³.

- المادة (78)؛ القانون (10-90) المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق، ص 529¹⁴.

- المادتان (32) و (44)؛ من القانون (10-90) المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق، ص 524، 525¹⁵.

- المادة (62) من الأمر (11-03) المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق.

- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 90¹⁶.